الدائرة المغلقة: الشباب ـ التمرُّد ـ الاستلاب

الحركة الطلاّبية الأردنية نموذجًا

هشام البستاني

I ـ مدخل: من الإنسان إلى «المسنَّن»

يولَد العربيُّ عادةً ضمن أُسْرة كبيرة، وغالبًا ما يتعوّد السكوتَ منذ الصغر في حضرةِ مَنْ هم أكبرُ منه سنّاً، ويقال له إنّ «كثرةَ الأسئلة قِلةُ حياء.» ثم يَخْرج إلى المدرسة، فيكون عليه أن «يتكتَّفَ» دلالةً على الأدب، وأن يمرّ بتمرينات شبهِ عسكرية (من «طابور الصباح» إلى الالتزام بعدم مغادرة الصف أو المدرسة). وذلك كلّه يَهْدف إلى تطويع الطفل ضمن المنظومة الاجتماعية المتوارثة، وإلى وأد أيّ نزعة للتغيير أو النقد، تحت تهديد العقوبة القاسية «التي يتعرّض لها الابنُ حين يعصى إرادةَ أبيه في نمط العائلة التقليدي، [فـ] يصبح الابنُ عاجزًا ومسلوبًا من حقوقه ومجرَّدًا من ملكيّته.. » ويتعلّم ألاّ يأمل في الوصول إلى هدفه إلا «بالخضوع لإرادة أبيه»[١] وللإرادة الاجتماعية القمعية بشكلها الأوسع.[٢]

غير أنّ هذا النسق يتعارض مع البنية النفسية للطفل والشاب التائقيْن دومًا إلى الحرية، ويستدعي من ثم خرقًا دائمًا للقواعد يتجلّى ـ في شكله الأكثر تكثيفًا ـ في مرحلة «المراهقة.» ويواصل الشابُّ محاولات «الخروج من جلباب الأب،» التي تتكسّر في النهاية حين يتموضع هو **نفسُه** اجتماعيّاً كأب (أو أمّ طبعًا) في المنظومة نفسها، ومن خلال آليتين متداخلتين.

ـ الزواج. حيث يتحوّل الشابُّ إلى «مُعيل» عليه مسؤولياتٌ تقتضي منه التخلّي عن أفكاره «الغريبة» ليتمكّن أولاً من تحقيق المتطلّبات الاجتماعية (منزل، أثاث، مجوهرات، مهر، عرس، ...) ومن ثم لتوفير لقمةِ العيش لنفسه وعياله.

ـ العمل حيث يضطرّ الشابُّ إلى الانخراط في المنظومة الاجتماعية/الاقتصادية الفاسدة السائدة، حتى يستحيل عليه أن يفتكَّ منها (هذا إنْ لم يتواطأْ معها).

وعليه، فإنّ الطفل/الشاب العربي يمرّ بآليات اجتماعية تعيد تشكيلَه من إنسان إلى «مسنّن» في الآلة الاجتماعية. وتصل هذه التحوُّلاتُ ذروتَها عندما «يندمج» الشابّ اجتماعيّاً بالآليات التي كان متمرِّدًا عليها وهكذا «يَعْقل» ويقرِّر «بمحض إرادته،» وبـ «مساعدة» مبرمجة من الأهل والمدرسة والجامعة والمجتمع، التحوُّلَ إلى مسنّن، حيث لا مفرّ سوى الهجرة أو الانتحار.[٣]

هنا، نستطيع تحديدَ صراع متبلور: إنّه صراعُ الأقلية ذاتِ النمط الأبوي الرجعي (قارنْ ذلك بالأقلية الرأسمالية) ضدّ الأغلبية الشابة من رافضي ذلك النمط (قارنْ ذلك بالأكثرية العمّالية) الأغلبية الشابة (مضافًا إليها النساءُ والأطفال) يقع عليها الاضطهادُ الأقصى، وتُفْرض عليها الوصايةُ الاجتماعية والاقتصادية بشكل دائم:

- يُفْرض عليها الكبتُ العاطفي والجنسي ذلك أنّ «المراهق في ديموقراطيّتنا العربية مواطنٌ تحت الرقابة الدائمة، مثلَ مريض في الحَجْر يطاردُ مريضةً مثلَه » بل إنّ «الديموقراطية العربية» لا تكتفي بشرعنة هذا العداء، وإنّما تَعْتبره «واجبًا أخلاقيّاً مقدّسًا بشهادةٍ من رجال الدين.»[٤]
- تُستغلّ اقتصاديّاً. فلا تُعدُّ الدراسةُ، مثلاً، عملاً يستدعي راتبًا أو مكافأةً، مع أنّه يَدْخل في صلب العملية الإنتاجية من

---

١ ـ هشام شرابي، **النظام الأبوي وإشكالية تخلّف المجتمع العربي**، ترجمة محمود شريح (بيروت مركز دراسات الوحدة العربية، ط ٢، ١٩٩٣)، ص ٦٤

٢ ـ يمكن ملاحظةُ أثر نموذج «الأب» في إعادة صياغة النمط الرجعي وآلياته، ورفضِ الجيلِ اللاحقِ لها، في قصة «لا» لزكريا تامر في مجموعته **النمور في اليوم العاشر** (بيروت دار الآداب، ط ٢، ١٩٨١)، ص ٦٦

٣ ـ يَحْضرني مقطعٌ من أغنية «لازم غيِّر النظام» لأسامة الرحباني، يقول فيها «يا صبي ادّيش بدك تعانِدْ، وصلِتْ ع نقطة اللاعودة، يا بتنتحِرْ، يا بتهاجِرْ، يا بتفُوت في اللعبة »

٤ ـ الصادق النيهوم، **الإسلام في الأسْر** (لندن دار رياض الريِّس للنشر، ١٩٩١)، ص ٢٩ ويعتقد النيهوم أنّ السبب في هذه النظرة الاجتماعية الارتيابية تجاه المراهقين هو أنّ الثقافة العربية هي «ثقافةُ مجتمعٍ من المتزوّجين الذين يعيشون في عصرٍ زراعيٍّ بسيطِ التركيب، انتهى منذ ثلاثمئة سنة على الأقل »

الحكومة الأردنية رعتْ مظاهراتٍ شبيهةً بمظاهرات لبنان، وبإخراجٍ واحد ساتتشي آند ساتشي!

حيث اكتساب المعرفة والمهارة. وغالبًا ما يَعْمل الأطفالُ والشبابُ ليَذْهب الراتبُ، على قِلّته، إلى جيْب الأب أو الأم.

- يتمُّ التعاملُ معها بدونية وازدراء.
- لا تَنْعكس كثرتُها في مراكز متقدِّمة من أماكن صنع القرار، ولا يتمّ إشراكُها في تخطيط السياسات أو البرامج المتعلقة بها أو بمجتمعها.

لهذا كلّه يتمرّد الشبابُ، ويَنْدفعون نحو التغيير الراديكالي: فيرفضون الملابسَ التقليدية، والموسيقى التقليدية، والطعامَ التقليدي. ولعدم وجود ثقافة تقدمية حقيقية، فإنّهم يَسْقطون في النمط الاستهلاكي العولمي الجذّاب، أو «الفكر الديني» الجذّاب هو أيضًا. ويتمّ ذلك ضمن تقسيمة طبقية: فَمَنْ يَمْلك ثمنَ التوجُّه نحو النمط الأوّل يَفْعل، ومَنْ لا يَمْلك الثمنَ يتوجّه نحو نمطٍ نقيضٍ في المظهر ولكنّه متوافقٌ معه في الجوهر الاستلابي. فإذا كان الاستلابُ الأول هروبًا إلى الخارج، وذلك بنبذ الثقافة التقليدية وتبنّي النمط الاستهلاكي الرأسمالي (الأميركي تحديدًا)، فإنّ الاستلابَ الثاني (أو «الصحوة» كما يسمّيها البعض!) هو الهروبُ إلى الداخل، إلى الماضي، وذلك في عملية عبثيّة للرجوع ألف وأربعمئة عام إلى الوراء للبدء بسبقٍ حضاريٍّ جديدٍ ضِمْنَ معطياتٍ لن تتكرّر أبدًا.

يعزّز الاستلابَ الأول سيطرةُ السمعي/البصري على سائر المنتجات الثقافية، ورواجُ قنوات الفيديو كليپ ومنتجاتها. وربما كان التعبيرَ الأمثلَ عن هذا الأثر مظاهراتُ «سوريّة اطلعي برّا» [اللبنانيّة] التي كانت فيديو كليپ مكبَّرًا وإعادةَ إنتاج لشباب تشبّعوا بالهيئات الجديدة new looks والـ «أناقة العارية» ـ إذْ على التظاهر نفسِه أن يكون على الموضة in style! ولقد شَهِدْنا مثلَ هذا في الأردن، وذلك في المظاهرات التي رَعَتْها الحكومةُ بعد تفجيرات عمّان وجوهٌ ملوّنة، وبطونٌ مكشوفة، وحزنٌ متكلّف، وآلافُ الخِرَقِ الملوّنة المسماة أعلامًا وطنيةً ـ وكلُّها من إخراج واحدٍ نادين لبكي، وساتشي آند ساتشي، وسائر الوجبات الروتّانية السريعة التي يعيد الشخصُ إنتاجَها بصفتها وعيًا شخصيًا أصيلاً، دون أن يتنبّه إلى أنّها مجردُ إعادةِ تمثُّلٍ للقيء الاستهلاكي اليومي الذي تضخّه الشركاتُ (ملابس، مكياج، نظّارات، صبغات شعر، حقن ستيروید، سيّارات، موبايلات،...) ويبدو أنّ الرأسماليّة، التي أصبحتْ خبيرةً جدّاً في «خلق الطلب،»[1] تعرف أيضًا أنّ الفرد الخاضع لسطوة السلعة الاستهلاكية قادرٌ على أن يعمل أيّ شيء ليُشْبعَ نهمَه إلى تلك السلعة، ويتحوّل المحيطُ (البيت، الوطن) إلى سوق أسهمٍ وسنداتٍ لا غير: أموال، وكبسات أزرار، وأرقام، وأحرف تمرّ بسرعة على شاشةٍ مضيئة.

إنّ ما لاحظتُه في النمطيْن السائديْن للتعبير عن «التمرُّد» الشابّ هو اشتراكُهما في جذر واحد هو «الاستلاب،» كما عَرّفَه فيورباخ وماركس. فـ «الوهم الرفضي» عندهما وثنٌ حين تغيبُ صيرورةٌ تقدميةٌ حقيقية: الأول يجعل من إفرازات الإمبريالية والعولمة وثنًا استهلاكيًا، والثاني يَجْعل من الماضي وثنًا تطهريًا. فإذا أضفنا حقيقةَ أنّ المجتمع الأردني مجتمعٌ شابّ، يشكّل مَنْ هُمْ دون الثلاثين ما نسبتُه ٧٣,٥٪ من مجموع السكان،[2] وأنّ الحركة الطلابية الأردنية هي الحركة الوحيدة التي تَحْمل برنامجًا استراتيجيًا رغم التغيّرات والفجوات الزمنية الكبيرة بين «فترةِ نهضةٍ طلّابيةٍ» وأخرى،[3] بل وتُعْتبر «كُلاً لا يتجزّأ

١ ـ أيامَ زمان، كانت الحاجةُ هي التي تَخْلق الطلبَ، والطلبُ يؤثّر في العرض زيادةً أو نقصانًا. وأما اليوم فتقوم الشركاتُ بإنتاج السلع، ثم تستأجر شركاتٍ أخرى للقيام بحملاتٍ إعلانية لإقناع المستهلك بأنّه في حاجة ماسة إلى هذه السلع، فتَخْلق بذلك الطلبَ، ويتحكّم منتجُ السلعة بالعرض والطلب معًا!

٢ ـ موقع دائرة الإحصاءات العامة الأردنية على الانترنت www.dos.gov.jo، والنِّسَبُ خاصةٌ بالعام ١٩٩٨. ويلاحَظُ أنّ الفئة العمرية المتنفِّذة اجتماعيًا واقتصاديًا وسياسيًا (الفئة العمرية ٤٥ ـ ٦٤) تمثّل ما نسبته ٩,٥٪ فقط

٣ ـ هذا البرنامج يتمحور حول ثلاث نقاط: إنشاءُ الاتحاد العامّ لطلبة الأردن كجسمٍ نقابي يضمّ جميعَ الطلبة الأردنيين، وإطلاقُ الحريات العامة والحريات الأكاديمية، وخفضُ رسوم التعليم في كافة المواقع التعليمية

الدائرة المغلقة: الشباب ـ التمرّد ـ الاستلاب

بدليلِ أنّ أُطُرها العامة وأهدافَها الرئيسية ظلت ثابتةً طيلة السنوات الخمسين» الماضية،[١] استطعنا الاستنتاجَ بحذر أنّ الشباب هم المعادلُ الاجتماعي للطبقة العاملة في المفهوم الماركسي التقليدي، وأنّ الطلبة (الطليعة المثقفة للشباب) هم بروليتاريا اجتماعية بامتياز فـ «الحركة الطلابية تتميّز بحرية المبادرة والفعل، ذلك أنّها غير خاضعة كليّاً لأَسْر العلاقات الاجتماعية بحكم شبابيّتها.»[٢] ويصبح الرهانُ عليها في التغيير رهانًا في مكانه، وتَصْدق العبارة «إنّ تاريخ المعارك التحررية التي خاضتْها البشريةُ هو تاريخُ الأجيال الفتيّة.»[٣]

II ـ الحركة الطلابية الأردنية خلال عام ٥٠ عامًا: عرضٌ تاريخي لسياق الإحباط

لا يستطيع الباحثُ في موضوع يمسّ الشبابَ والمشاركةَ السياسية في الأردن إلاّ أن يلمس الترابطَ الكبيرَ بين هذا العنوان والعمل الطلاّبي. ولذلك يصبح من الضروري استعراضُ تاريخ الحركة الطلابية الأردنية لنرى مسارَ التحوُّلات التي وصلتْ بنا إلى الوقت الحالي، ولبلوغ تحليل موضوعي للوضع الحالي للشباب، ولعزوفهم عن المشاركة في الأحزاب والمنظمات الجماهيرية، بل وتقشُّفهم في التحرُّك الفعّال من أجل مصالحهم المباشرة.

ويجب التنويهُ إلى أنّ الحِقَبَ الزمنية التي جزّأتُ إليها تاريخَ الحركة الطلاّبية لا تَخْضع لفترات متساوية، وإنّما تَعْتمد على أحداث مهمة قامت بها هذه الحركة أو على أحداث سياسية أثّرتْ بشكلٍ كبيرٍ في مسيرتها.[٤]

أ ـ الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥٧. تبدأ قصةُ الحركة الطلابية فعليّاً في بدايات عام ١٩٥١، حين دارت حواراتٌ طلاّبيةٌ موسّعة (ربما بتأثير من الطلبة الأردنيين الدارسين في الجامعات خارج الأردن، والذين اختلطوا بتجارب طلابية تنظيمية، أو عملوا ضمن روابط عربية أخرى) أَفرزتْ مقترحاتٍ هامةً حول ضرورة إنشاء اتحاد طلاّب أردني، وتأسيسِ جامعة وطنية، وتخفيضِ رسوم التعليم المدرسية، والاهتمامِ بالثقافة العربية.[٥]

استمرت هذه الحوارات بالتبلور إلى أن أخذتْ شكلَها النهائي بقيام «المؤتمر العام لطلبة الأردن» عامَ ١٩٥٣، وهو أول تجمُّع طلاّبي أردني قام بجهود نشطاء طلاّبيين، وعلى الأخص من البعثيين والشيوعيين. وقد أدّى المؤتمرُ العديد من المهمات الوطنية والنقابية: فهو، على سبيل المثال، رَفَضَ المعاهدةَ الأردنية ـ البريطانية لعام ١٩٤٨، واستمرّ بالضغط من أجل إنشاء جامعة وطنية، وإصدار بطاقات طلاّبية أخْضَعت أجورَ المواصلات للتخفيض،[٦] وقاد التظاهراتِ المناهضةَ لسيطرة الإنجليز على الجيش، وعارض حلفَ بغداد (١٩٥٥ ـ ١٩٥٦)، وخرج مؤيِّدًا لمصر خلال العدوان الثلاثي (١٩٥٦) واحتجاجًا على إقالة حكومة سليمان النابلسي (١٩٥٧). وخلال تلك التحركات قَدّمت الحركةُ الطلاّبيةُ الناشئة عشراتِ الشهداء، وعلى رأسهم الشهيد حقّي الخصاونة، أولُ رئيسٍ للمكتب

---

١ ـ سامر خرينو، **الحركة الطلابية الأردنية ١٩٤٨ ـ ١٩٩٨** (عمّان دار السندباد للنشر/مركز الأردن الجديد للدراسات، ٢٠٠٠)، ص ٩.

٢ ـ الاتحاد العام التونسي للطلبة، **مذبحة ٨ ماي: ربيع الجامعة التونسية** (تونس. دون ناشر، ١٩٩١)، ص ١٣

٣ ـ مجموعة مؤلفين، **الثورة تحتضن الشباب** (موسكو: دار التقدم، ١٩٧٧)، ص ٢

٤ ـ اعتمدتُ بشكل أساسي في هذا القسم على المرجع المحترم الوحيد الذي أرّخَ للحركة الطلاّبية في الأردن، وهو كتاب الباحث سامر خرينو **الحركة الطلابية الأردنية ١٩٤٨ ـ ١٩٩٨**، مذكور سابقًا، إضافةً إلى تجربتي الشخصية في هذا المجال، وأحاديث ومقابلات مختلفة مع نشطاء الحركة الطلابية على امتداد سنوات نضالها، والاعتماد أحيانًا على بعض المصادر الأخرى المشار إليها في الهوامش

٥ ـ خرينو، مصدر مذكور

٦ ـ **الاتحاد العام لطلبة الأردن، نضال الحركة الطلابية الأردنية ومنظمتها «الاتحاد العامّ لطلبة الأردن»** (دون ناشر، دون تاريخ)، ص ١٥

شهدت الحركةُ الطلابية الأردنية انطلاقةً جديدة مع وجود منظمات المقاومة الفلسطينية داخل الأردن

التنفيذي للمؤتمر العام لطلبة الأردن، الذي استُشهد برصاص الجيش أثناء قيادته للمظاهرات في مدينة إربد عام ١٩٥٤؛ والشهيدة رجاء أبو عماشة التي استشهدتْ في الفترة نفسها وهي تُنْزل العلمَ البريطاني عن القنصلية البريطانية في القدس.

حين حصل الانقلابُ على حكومة سليمان النابلسي وفُرضت الأحكامُ العرفية، زُجَّتْ قياداتُ المؤتمر في السجون أو نُفيتْ خارج الأردن. وبذلك طُويتْ صفحةُ «المؤتمر،» مع أنّه كان الأبرزَ على صعيد الحركة الطلاّبية طيلة الخمسين عامًا التالية لسببين.

أ ـ وحدة الحركة الطلاّبية داخل إطاره. ب ـ وجوده الفعلي المؤثِّر داخل الأردن. وهما نقطتان لم تجتمعا في أيّ تنظيم طلاّبي نقابي لاحقًا.

ب ـ الفترة ١٩٥٧ ـ ١٩٦٧. في هذه الفترة تركّزت الحركةُ الطلابية خارج الأردن بسبب نفي قياداتها إلى الخارج، وإعلان الأحكام العرفية داخل الأردن، ودعم القيادات البعثية والناصرية للحركة الطلابية، وزيادةِ البعثات إلى الدول الاشتراكية وقد نشأ آنذاك تنظيمان نقابيان رئيسيان هما «الاتحادُ العامّ لطلبة الأردن» الذي سيطر عليه البعثيون عمومًا، و«اتحادُ الطلبة الأردني» الذي يُعتبر فعليّاً المنظمةَ الطلابيةَ للحزب الشيوعي

ففي العام ١٩٥٩ جرى لقاءٌ في القاهرة بين ممثّلي الروابط الطلاّبية الأردنية في دمشق والإسكندرية ولبنان والقاهرة[١] تمخّضَ عن ولادة المؤتمر الأول للاتحاد العامّ لطلبة الأردن. وقد شهد الاتحادُ ازدهارًا أثناء الوحدة بين مصر وسوريا، لكنّه «لم يتمكّن من الامتداد داخل الأردن بفعل الحظر السياسي وغياب الجامعات الوطنية.»[٢]

وفي شباط ١٩٦٣ عَقَدَتْ جمعياتُ روابط الطلبة الأردنيين الدارسين في أوروبا الشرقية (والتي يسيطر عليها الشيوعيون بشكل واسع) مؤتمرًا توحيديّاً في سلوڤاكيا، أعلن في نهايته عن قيام «اتحاد الطلبة الأردنيين في أوروبا.» وبعد ستة أشهر، عَقَدتْ مجموعةٌ من الطلبة الشيوعيين داخل الأردن مؤتمرًا في جرش. أَعلنتْ فيه عن تأسيس «اتحاد الطلبة الأردني» ومركزُه عمّان وقام اتحادُ الطلبة الأردنيين في أوروبا في العامَ التالي باعتبار نفسه فرعًا للاتحاد الأخير. واستمرّ أداءُ الاتحاد داخل الأردن ضعيفًا نسبيّاً بسبب ظروف العمل السرية والقمع والاعتقالات.

ج ـ الفترة ١٩٦٧ ـ ١٩٧٠. نتيجةً للظروف التي أوجدتْها هزيمةُ حزيران ٦٧، وصعودِ خيار المقاومة الشعبية ضدّ الاحتلال الصهيوني، ووجودِ منظّماتِ المقاومة داخل الأردن، شَهدتْ الحركةُ الطلاّبيةُ الأردنية انطلاقةً جديدةً وقوية فقد أعلن الاتحادُ العامّ لطلبة الأردن عن نفسه في الجامعة الأردنية مطلعَ عام ١٩٦٨، وانضمَّ إلى قوات طلائع حرب التحرير الشعبية. وفي الفترة نفسها أُعيد تأسيسُ اتحاد الطلبة الأردني في الداخل، «إلاّ أنّ هذا الاتحاد ظلّ ضعيفًا لأنّ الشيوعيين اتّخذوا مواقفَ سلبيةً من العمل الفدائي ومن قوى المقاومة، ممّا دَفَعَ الاتحادات الطلاّبيةَ التابعةَ لهذه القوى لأن تُقاطع اتحادَ الطلبة الأردني معظمَ الوقت.»[٣]

كما تأسس آنذاك أيضًا «الاتحادُ الوطني لطلبة الأردن ـ جبهة النضال الطلابي» تحت إشراف الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، و«اتحادُ طلبة الضفتيْن» تحت إشراف حركة فتح. وكان هذان الاتحادان معنييْن بالقضايا الوطنية، فانخرط أعضاؤهما في المقاومة، وشاركوا في المسيرات وإقامة المعسكرات الطلاّبية. ولكنْ بعد إحداث أيلول ١٩٧٠، انتهى فعليّاً وجودُ قوى المقاومة في الأردن، فانتهى بذلك وجودُ الاتحاديْن المذكورين.[٤]

د ـ الفترة ١٩٧١ ـ ١٩٧٥. نتيجةً لأحداث أيلول ١٩٧٠، «تمّ الاتفاقُ في بيروت بتاريخ ١٩٧٠/١١/١٥ بين كافة المنظمات الطلاّبية والقوى الوطنية... على توحيد الحركة الطلاّبية الأردنية في إطار الاتحاد العام لطلبة الأردن.»[٥] ثم عُقد المؤتمرُ الثالث

١ ـ المصدر السابق، ص ١٨

٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ خرينو، مصدر مذكور

٥ ـ **الاتحاد العام لطلبة الاردن**، مصدر مذكور، ص ٣٠

الدائرة المغلقة: الشباب ـ التمرد ـ الاستلاب

الاستثنائي لاتحاد عامّ طلبة الأردن عامَ ١٩٧١ في عين الحلوة بلبنان، فكان نقلةً نوعيةً تاريخيةً للحركة الطلّابية الأردنية إذ أَعلنتْ جميعُ التنظيمات الطلابية اندماجَها في الاتحاد العامّ، عدا الشيوعيين الذين رَفَضَوا حضورَ المؤتمر وتمسّكوا بتنظيمهم التاريخي: «اتحاد الطلبة الأردني.» وقد انتعش الاتحادُ العامّ في السبعينيات، ووصلتْ أعدادُ فروعه إلى ٣٤، وبلغ أعضاؤه ٦٥٠٠ طالب وطالبة.[١]

في العام ١٩٧٢، طَرَحت الجامعةُ الأردنية مشروعَ اتحاد تابع لها سعيًا إلى احتواء العمل الطلابي وقد شاركتْ معظمُ التيارات في انتخابات هذا الاتحاد، وفاز بمقاعده في عاميْه الأوليْن طلبةٌ شيوعيون وآخرون يَنْتمون إلى الجبهتين الشعبية والديموقراطية. وفي العام الثالث (والأخير) من عمر الاتحاد، فاز الإسلاميون بنسبة جيدة من المقاعد[٢] ـ وهي المرةُ الأولى التي يسجّل فيها دخولُ الإسلاميين إلى قيادة العمل الطلّابي. وقد قام الاتحادُ بعدة نشاطات سياسية ونقابية كان أهمّها تنظيمُ مسيرات واعتصامات عامَ ١٩٧٣ احتجاجًا على رفع رسوم الدراسة، استمرت ثلاثةَ أيام، وانتهت بدخول قوات الأمن إلى الجامعة. كما أَضرب طلبةُ الكليّات العلمية أربعةَ أيام أواخرَ عام ١٩٧٤ للمطالبة بإقرار نظام داخلي جديد للاتحاد، ونجحوا في ذلك. ونَظّم طلّابُ كلية العلوم إضرابًا لمدة أسبوعين عامَ ١٩٧٥ احتجاجًا على أحد القرارات الأكاديمية، لتنتهي الأحداثُ بزيارة رئيس الوزراء إلى الجامعة وإعلان إلغاء القرار

بعد انتهاء دورة ١٩٧٤ ـ ١٩٧٥ قرّرتْ إدارةُ الجامعة «عدمَ إجراء انتخابات جديدة للاتحاد... دون أن تعلن رسميّاً عن حلّه،»[٣] لينتهي بذلك اتحادُ طلبة الجامعة الأردنية بعد أن فشلتْ إدارةُ الجامعة في تحقيق غرضها منه، وحلّتْ محلّه «الجمعياتُ الطلّابيةُ» التي تَنْحصر مهمّاتُها في القضايا الخدمية البحتة.

هـ ـ الفترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٦. ومن أحداثها التي تعنينا مباشرةً.

ـ أنّ «الاتحاد العامّ لطلبة الأردن» عقد مؤتمرَه عامَ ١٩٧٦ في بغداد، فانشقّ عنه تيارُ البعث السوري بعد إدانة المؤتمر دخولَ القوات السورية إلى لبنان، وانشقّت الجبهةُ الديموقراطية عامَ ١٩٧٩ بعد طَرْحها الحلَّ المرحليَّ للقضية الفلسطينية، وبدأ الكثيرُ من الفروع بالانفصال أو التآكل، وجَمّدتْ بقيةُ القوى نشاطاتِها داخل الاتحاد لخلافات سياسية، فتكرّستْ سيطرةُ البعث العراقي على الاتحاد، وليضعفَ كثيرًا خلال الثمانينيات وما تلاها.

ـ وأنّه في العام ١٩٧٧، انضمّت الجبهةُ الديموقراطية بعد انشقاقها المذكور إلى «اتحاد الطلبة الأردني» تحت اسم جديد هو «الاتحاد الوطني لطلبة الأردن» وقد بدا أنّ تنظيم هذا الاتحاد كان جيِّدًا رغم سريّته، واستفاد من الفراغ الذي خَلّفه اتحادُ الجامعة الأردنية بعد حلّه، واستطاع عامَ ١٩٧٧ الحصولَ على قيادة ١٧ جمعية طلابية من أصل ٢١،[٤] وأن يضمّ عددًا كبيرًا من اليساريين المستقلّين، إضافةً إلى الشيوعيين والديموقراطيين، وامتدّ نشاطُه إلى جامعة اليرموك بعد افتتاحها

كان الاتحاد نشيطًا سياسيّاً. فقد دان اتفاقَ كامب ديفيد عامَ ١٩٧٨، ونظّمَ مظاهرات ضدّ توقيع المعاهدة المصرية ـ الصهيونية عامَ ١٩٧٩ كما نظّم معرضَ يوم الأرض بعد ذلك بايام، فاقتحمتْه مجموعةٌ محسوبةٌ على أجهزة الأمن ودَمّرتْ محتوياته، فكان أن أعلن الاتحادُ الاعتصامَ والإضرابَ داخل الجامعةُ أربعة أيام، فحاصرتْ قواتُ الأمن الجامعةَ واعتقلتْ ٣٠ طالبًا، وبعد أن هدأت الأوضاعُ في اليوم الرابع فصلت الجامعة ٢٠ طالبًا واعتقلتْ قواتُ الأمن أعدادًا أخرى، الأمرُ الذي أدّى إلى الإضراب والاعتصام أسبوعين متتاليين. ونظرًا إلى الاعتقالات والملاحقات الأمنية فقد خفَّتْ وتيرةُ الاتحاد في السنوات التالية، وانفرط عقدُه عامَ ١٩٨٢ بعد انسحاب الجبهة الديموقراطية منه

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ ٤ ـ خرينو، مصدر مذكور

حشدُ الزخم الشعبي يتحقّق بشكلٍ أفضل خلف القضايا الأساسية فلسطين والعراق

خاضت القوى الطلابيةُ (اليساريةُ بشكل خاصّ)، رغم تشتُّتها خلال الثمانينيات، نضالاتٍ نقابيةً هامةً جدّاً، كان أبرزَها مظاهراتُ جامعة اليرموك عامَ ١٩٨٣ للمطالبة بتخفيض المعدّل التراكمي الذي يستحقّ الطالبُ الإنذارَ الأولَ بموجبه من ٧٠٪ إلى ٦٥٪، فتحقّقَ لها ذلك باستمرار المظاهرات عدّة أيام كما حصلتْ مظاهراتُ جامعة اليرموك عامَ ١٩٨٦ بهدف إلغاء رسوم مالية فرضتْها إدارةُ الجامعة لقاء التدريب العملي لطلبة كلية الهندسة، وتطوّرتْ بإضافة مطالبة إطلاق سراح المفصولين على خلفية تلك المظاهرات، وانتهت باقتحام قوات الأمن حرمَ الجامعة فجرَ ١٩٨٦/٥/١٥ ووقوع ٣ شهداء وعشرات الجرحى

و ـ الفترة ١٩٨٩ ـ ١٩٩٢. بتأثير هبّة نيسان عامَ ٨٩ في مدن الجنوب، والانفراج «الديموقراطي» المزعوم الذي تبلور بإعادة الحياة البرلمانيّة إلى الأردن، بدأتْ سلسلةٌ من الحوارات الطلاّبية، وخصوصًا في الجامعة الأردنية، من أجل الوصول إلى صيغة تمثيلية للطلبة. فطَرح القوميون واليساريون صيغةَ الاتحاد العامّ لطلبة الأردن، في حين طَرَحَ الإسلاميون الاتحادات الموقعيةَ الواسعةَ الصلاحية، وطَرَحَ الطلبةُ المستقلّون (وهم طلبةٌ محسوبون على الأجهزة الأمنية، تبلوروا لاحقًا باسم «تجمُّع الوطن») صيغةَ الاتحادات الموقعيةِ المحدودةِ الصلاحية وقد انضمّ الإسلاميون فيما بعد إلى صيغة الاتحاد العامّ مع القوميين واليساريين، وأُطلق على التحالف «مبادرةُ الوحدة الطلاّبية» في مواجهة مبادرة المستقلين. ثم جرى استفتاءٌ شارك فيه أكثرُ من ٨٠٪ من طلبة الجامعة الأردنية، لتفوز صيغةُ الاتحاد العامّ بأكثرية ٧٦٪ من الأصوات. بعد ذلك أُجريت انتخاباتُ اللجنة التحضيرية، فسيطر الإسلاميون على ٨٢ مقعدًا من أصل ٨٥ مقعدًا، وكان ذلك صدمةً قاسيةً لقوى اليسار الطلابية لم تقمْ منها حتى الآن.

غير أنّ الإسلاميين لم يمارسوا الجدّيةَ المطلوبةَ لإنجاز الاتحاد العامّ، واتّفقوا عامَ ١٩٩٢ مع إدارات الجامعات الرسمية على صيغة الاتحادات الموقعية التي شتّتت العملَ الطلابي، واعتُبِر ذلك انتكاسةً كبيرةً لنضالات الحركة الطلابية.

ز ـ الفترة ١٩٩٣ ـ ١٩٩٩. سيطرت الحركة الإسلامية تمامًا على الاتحادات الموقعية، لكنّها لم تستطعْ توفيرَ المظلّة النقابية والسياسية للطلبة بما يتناسب مع المرحلة. كما فشلتْ في حلّ كثير من القضايا الطلابية،[1] ولم تؤدِّ الدورَ المطلوبَ في القضايا الوطنية الهامة مثل أحداث الخبز عامَ ١٩٩٦.

وبعد إقرار الحكومة لقانون الصوت الواحد في الانتخابات النيابية، وتطبيقِهِ في مرحلةٍ لاحقة داخل الجامعات، برزتْ بقوةٍ ظاهرةُ الإقليمية والجهوية ومع أنّ الإخوان المسلمين «حاولوا الوقوفَ في وجه هذا التيّار، إلاّ أنّهم انساقوا نحو الأخذ بالإقليمية في طرح مرشّحيهم غيرَ مرةٍ لكسب أكبر عددٍ ممكن من الأصوات، ممّا أثّر في النهاية على نوعية القيادة الطلابية التي حَرّكت الشارعَ في خضم الأحداث المهمة.»[2] ولا يُحْسب للحركة الإسلامية في الوسط الطلاّبي إلاّ رفضُها لمعاهدة السلام مع العدو الصهيوني، ودعواتُها المستمرة إلى مقاومة التطبيع في أوساط الطلبة والجامعات

في تلك الفترة بدأ نجمُ تيّار طلابي جديد في البروز تحت اسم «التجمُّع الطلابي الوطني الأردني ـ وطن،» وهو تجمُّعٌ ساهمت الأجهزةُ الأمنيةُ في إنشائه، ودعمتْه هي وإداراتُ الجامعات الرسمية بكلّ الوسائل وقد نما هذا التيارُ بهدوء، وبلغ أوجَه في العام ١٩٩٨ حين سيطر على الاتحادات الموقعية في الجامعة الأردنية وجامعة اليرموك وجامعة مؤتة.

ومع أنّه نشأتْ على الساحة الطلاّبية تجمُّعاتٌ إقليميةٌ فلسطينيةٌ ترعاها على ما يبدو السفارةُ الفلسطينية وتنظيمُ فتح، فإنّها لم تكن ذاتَ تأثير كبير رغم إصدارها البياناتِ والملصقات

أما بالنسبة إلى القوى القومية واليسارية فقد انحسر دورُها كثيرًا واقتصر وجودُها على مجموعات صغيرة من الطلبة المستقلين ولم يكن للأحزاب القومية واليسارية أيةُ كوادر طلابية تُذْكر.

١ ـ ٢ ـ المصدر السابق

ح ـ الفترة ٢٠٠٠ ـ الحاضر. في نيسان ٢٠٠٠، وإمعانًا في ضرب الحركة الطلابية المترهّلة، أصدرتْ إدارةُ الجامعة الأردنية تعديلات على نظام اتحاد طلبة الجامعة الأردنية، بحيث أصبح نصفُ المجلس منتخبًا ونصفُه الآخر (بمن فيهم الرئيس) يعيَّن من قِبل رئيس الجامعة عندها برزتْ دعواتُ المقاطعة من كافة القوى الطلّابية (فيما عدا تيّار «وطن»)، وبادر اليسارُ (حزب الوحدة الشعبية تحديدًا) مرةً أخرى إلى طرح صيغة الاتحاد العامّ لطلبة الأردن، فانضمَّ إليها الإسلاميون لاحقًا في ما سُمّي «تحالف القوى الطلابية.» وقد انبثقتْ لجنةُ متابعة عن هذا التحالف، لكّنها مالبثتْ أنْ انشقَّتْ مرتيْن أواخرَ العام ٢٠٠٠: الأولى حين انسحب الإسلاميون عندما لم يصلوا إلى صيغة تَضْمن لهم الأغلبيةَ في اللجنة التحضيرية للاتحاد العامّ، والثانية بعد أن جَمَّدَ اليساريون المستقلُّون نشاطَهم (وهم الأكثريةُ طلاّبياً) عقب إصرار المكاتب الحزبية على تقليص دورها في لجنة المتابعة.

تكثَّفتْ مساعي الإسلاميين في شهر ٢٠٠١/٥ مع قرب الانتخابات البرلمانية في الأردن، وأعادوا دعوةَ ممثّلي الأحزاب والمستقلّين إلى مؤتمر للموافقة على صيغة دستور طرحه الإسلاميون، إضافةً إلى اقتسام مقاعد اللجنة التحضيرية غير أنّ الاجتماع باء بالفشل بعد مقاطعة المستقلّين له

وما زال الأردن حتى الآن من دون اتحاد طلبة عامّ، ومن دون اتحادات أو منظمات طلابية أو شبابية مستقلة.

III ـ معوّقات العمل الشبابي والطلاّبي

أولاً: السلطة السياسية. عملت السلطةُ بشكلٍ كبير ومستمرّ على ضرب الحركة الطلابية الأردنية وتفتيتها. فمنذ بداية الخمسينيات رفضت الأجهزةُ الأمنية إعطاءَ ترخيص لاجتماع الطلاب في مؤتمرهم الأول عامَ ١٩٥٣، وحين سَمحتْ به حاصرتْ مكانَ الاجتماع وضايقت المجتمعين ولم تعترف به، فاضطُرّ إلى العمل السري. ومع إعلان الأحكام العرفية في ١٩٥٧/٤/٢٥، انتهى المؤتمر باعتقال قياداته أو مغادرتها البلادَ كما أدّى اعتقالُ قيادات الاتحاد الوطني لطلبة الأردن عامَ ١٩٧٩ إلى اختفاء الاتحاد عملياً

ولم توافق السلطةُ السياسية في أيّ مرحلة من مراحلها على قيام تنظيم نقابي طلاّبي جامع مستقلّ، بل عمدتْ إلى التضييق حتى ضمن الصيغ التفكيكية التي ابتدعتْها. فمثلاً حلَّت السلطةُ عامَ ٧٤ «اتحادَ طلبة الجامعة الأردنية» الذيَ انشأتْه بنفسها عامَ ٧٢ لمحاصرة اتحادات طلبة قوى المقاومة بعد أحداث ١٩٧٠، وأنشأتْ بدلاً منه جمعياتٍ طلاّبيةً «كانت اسوأ ما مرّ على التاريخ الطلابي قطعًا، لأنّ هذه الجمعيات شَتّتت العملَ الطلابي في كلّ المؤسسات الجامعية »[١]

وعمدت السلطةُ إلى الموافقة على الاتحادات الموقعية عامَ ١٩٩٢ لإجهاض مبادرة عام ١٩٩٠ لإنشاء الاتحاد العامّ. ثم فَرضتْ صيغةَ الصوت الواحد في الاتحادات الموقعية، انعكاسًا لتوجُّه السلطة العامّ القائم على تفتيت المجتمع الأردني إلى جهات ومناطق وعشائر وقامت إدارةُ الجامعة الأردنية عامَ ٢٠٠٠ بإصدار نظام يتمكّن بموجبه رئيسُ الجامعة من تعيين نصف أعضاء الاتحاد الموقعي ومن بينهم الرئيس، وتبعتْها في ذلك الجامعاتُ الحكوميةُ كلُّها.

كما عمدت السلطةُ إلى خلق ودعم تيار «حكومي» داخل الجامعات الأردنية. وتجمّع «وطن،» الذيَ تأسس في ١٩٩١/١١/٢٤، هو تيار إقليمي ويؤيِّد معاهدةَ السلام الأردنية ـ الصهيونية.[٢] كما أنشأ طلبةٌ من هذا التيار «نادي الصداقة والسلام» عامَ ١٩٩٦ في الجامعة الأردنية بعد توقيع معاهدة وادي عربة، وهو نادٍ يَهْدف إلى «إيجاد قاعدة طلابية قادرة على الاحتكاك مع المنظمات المماثلة لدى الطرف الإسرائيلي.»[٣] وفي فترة سابقة هاجم أفرادٌ

١ ـ المصدر السابق

٢ ـ ٣ ـ محمود الدبّاس، **إضاءات على الحركة الطلاّبية في الجامعة الأردنية** (عمّان مركز الريادة للمعلومات والدراسات، ١٩٩٨)، ص ٣٣، ٥٠

إعادة الاعتبار للموقف الراديكالي، مثل العدا السافر للولايات المتحدة يعيد الزخم إلى الحركة الشبابية.

من هذا التيار (قبل تبلوره بشكله المنظم الحالي) مظاهراتٍ مؤيِّدةً للانتفاضة الفلسطينية الأولى في جامعتَي اليرموك والأردنية يومَيْ ٨ و١٠ /١٢/١٩٨٨، مستعملين العصيَّ والجنازير.[١] وقد ترسَّخ هذا التيارُ وأخذ مواقعَ قياديةً في الجمعيات الطلابية والاتحادات الموقعية بدعمٍ من السلطة، وخصوصًا بعد إقرار قانون الصوت الواحد في الجامعات الأردنية.

وإمعانًا في التضييق على الحركة الطلابية والمشاركة الشبابية، أنشات الجامعاتُ في نهاية التسعينيات مكاتبَ للأجهزة الأمنية من أجل إحكام الرقابة على الطلاب وتخويفهم

ثانيًا: الواقع الاجتماعي/الثقافي. ذكرْنا أنّ الطفلَ العربي يتعرّض منذ ولادته للتأطير، وأحيانًا للاضطهاد. فتعاملُ إدارات المدارس وأساتذتها مع الطلبة، والعمليةُ التربويةُ المدرسيةُ برمّتها، يتمحوران حول نظامٍ شبه عسكري. وإذا أضفنا إلى ذلك وجودَ بيئةٍ مماثلةٍ في المنزل بحكم سلطة الأب أو الأم أو كليْهما، فإنّ المواطن العربي اليافع يتعرَّض في أخطر مراحل تكوين وعيه إلى عمليةِ هدمٍ تؤثِّر فيه في جميع مراحل اللاحقة.

كما أنّ عدمَ وجود دخل مستقلّ للطلبة والشباب بشكل عامّ، واعتمادَهم شبهَ الكلّي على أهلهم في السكن والإعالة المادية، عاملٌ إضافي يسهِّل الضغطَ عليهم لثنيهم عن أيّ نشاط سياسي أو نقابي.

وتُمْكن أيضًا ملاحظةُ عدة عوامل اجتماعية أخرى تصبّ في السياق نفسه:

أ ـ سهولة ممارسة الإدارة الجامعية للضغوط، مثل الإنذار والفصل، وما يَتْبع ذلك من عوْقٍ لمسيرة الطلاب الدراسية وتحمّيلهم أعباءً ماديةً.

ب ـ تراجُعُ الثقافة الوطنية التقدُّمية أمام الثقافة الاستلابية، بشقَّيْها الديني والاستهلاكي، وما يَسْتتبع ذلك من تشتُّتٍ للجهود الطلّابية ومنعِها من القيام بتغييرات جذرية.

ج ـ الانتكاسات السياسية المتلاحقة، وخصوصًا في العقد الأخير من القرن العشرين (حرب الخليج الثانية، احتلال العراق، استمرار عملية تصفية القضية الفلسطينية)، الأمرُ الذي ولّد إحباطاتٍ هائلةً لدى الشباب.

د ـ سيادة الثقافة التحذيرية من العمل العامّ، وخصوصًا بضغط من الأهل بحجّة الخوف من انعكاس النشاط السياسي على مستقبل الشابّ،» الذي يعيش في مجتمعٍ يعاني أزمةَ بطالةٍ حادة.

و ـ تراجُعُ الأحزاب والقوى السياسية في المجتمع، بل وانقلابها ضدّ العمل الجماهيري ضمن معادلاتها وتوازناتها مع السلطة السياسية.

ثالثًا: القوى السياسية والمدنية. لم تَعْمل القوى السياسيةُ يومًا من أجل الحركة الطلابية، ولم تَعْمل جدياً لدفع الشباب إلى العمل السياسي الحقيقي أو إلى المواقع القيادية، بل كانت دائمًا تَسْتعمل الحركةَ الطلابيةَ لإثبات وجودها على الساحة السياسية، أو لجذب الكوادر، أو لنشر فكرها السياسي أو الإيديولوجي فبدلاً من أن تقوم القوى السياسيةُ المختلفة بالعمل مع الحركة الطلابية لإيجاد إطارها الوطني الشامل، كان قرارُ المكتب السياسي هو صاحبَ الأولوية، لا المصلحةُ الطلابية. وفي هذا الصدد يقول هاني الحوراني، رئيسُ الاتحاد الوطني لطلبة الأردن ـ جبهة النضال الطلابي بين عاميْ ١٩٦٨ و١٩٧٠: «إنّ الجبهة الديموقراطية تبنّت سياسةَ تحويل الاتحاد إلى مؤسسة من مؤسساتها، ورفضتْ على الدوام فكرةَ توحيده مع القوى الأخرى أو مع عناصر طلابية مستقلّة بالشكل الذي يحوّله إلى مؤسسة طلابية نقابية، لأنّ ذلك يتعارض ببساطة مع أهدافها السياسية منه.»[٢] ويلاحظ سامر خرينو[٣] أنّ التيارات الطلابية البعثية «أخذتْ تتحرّك وفقًا لمواقف قواها السياسية والأنظمة التي ترتبط بها، لا وفق حاجاتها الطلّابية،» مضيفًا أنّ الشيوعيين وَجّهوا نشاطات هيئات التمثيل الطلابي «لصالح خدمة وجودهم السياسي في الداخل والخارج.»

١ ـ ٢ ـ ٣ ـ خرينو، مصدر مذكور

كما عملت القوى السياسيةُ على «الإفادة من اندفاع الطلبة والشباب الراغبين في خدمة القضايا الوطنية لتقوم بتنظيمهم في صفوفها»[1]: فانخرط أغلبُهم في البعث والشيوعي في الخمسينيات وحتى منتصف الستينيات، ثم في تنظيمات المقاومة حتى منتصف السبعينيات، وفي التيار الاسلامي منذ بداية التسعينيات. وهذا ليس سلبيّاً في حدّ ذاته، وإنّما السلبيةُ هي أن يكون الجهدُ الحزبي في الحركة الطلابية موجّهًا فقط من أجل جذب الكوادر، إذ يمثّل هذا مؤشّرًا على نظرة الأحزاب إلى الفئات الشبابية والطلابية بوصفها «مخزونًا عدديّاً» أو «مشاريعَ» ـ كما يَحْلو لبعض الأحزاب تسميةُ مَنْ هم في طور «التأهيل»!

إنّ فشل الحركة الطلابية قد يُعْزى في جزءٍ منه إلى القوى السياسية التي كانت على علاقة بها، والتي كانت تعرقل العملَ لخلافات سياسية بينها، أو لرغبتها في احتكار قيادة العمل الطلابي، أو حتى لأسبابٍ غيرِ موضوعية ذاتِ علاقةٍ بـ «الدقر» السياسي فمثلاً:

• لم تَفْلح محاولاتُ توحيد «الاتحاد العام لطلبة الأردن» مع «اتحاد الطلبة الأردني» نتيجةً للخلافات على التمثيل في الاتحاد العالمي، وحرص التيارين اللذيْن يسيطران على الاتحاديْن (البعث على الأول، والشيوعي على الثاني) على الاستئثار بقيادة العمل الطلابي.

• بعد انهيار الوحدة بين مصر وسوريا عام ١٩٦١، تعرّض قياديو الاتحاد البعثيون للمضايقة في مركز الاتحاد في القاهرة، ثم أبعدت القيادةُ المصرية قياداتِ الاتحاد إلى دمشق عامَ ١٩٦٣، فانقسم الاتحاد إلى جزئيْن كلٌّ يَدّعي الشرعية: أحدهما في دمشق (بعثي) والآخر في مصر (ناصري)، في حين استقلّت فروع أخرى مثل فرع يوغوسلافيا عنهما

• اكتظّت الساحةُ الأردنية في فترة ٦٨ ـ ١٩٧٠ باتحادات طلّابية شتّتت العملَ الطلابي، وكانت في الواقع إفرازاتٍ لتنظيمات سياسية (فتح، الشعبية، الديموقراطية، البعث، الشيوعي .. إلخ) أعطت نفسَها صفة المنظمات النقابية.

• انفكّ الاتحاد العامّ لطلبة الأردن/فرع سوريا عن الاتحاد الرئيس بعد دخول القوات السورية إلى لبنان عامَ ١٩٧٦، واتخاذِ الاتحادِ الرئيس الذي يسيطر عليه البعثيون العراقيون قرارًا بإدانة التدخُّل.

• انفصل التنظيمُ الطلابي التابع للجبهة الديموقراطية عن الاتحاد العامّ عامَ ١٩٧٧ وانضمّ إلى اتّحاد الطلبة الأردني (شيوعي) وذلك بعد مقاطعة باقي التيارات السياسية للجبهة الديموقراطية عندما طَرَحت الحلَّ المرحليَّ للقضية الفلسطينية [2]

أما في ما يتعلّق بأخطاء التيار الإسلامي في تعاطيه مع الملفّ الطلابي والشبابي، فنورد ما يلي:

• حظي المؤتمرُ العامّ لطلبة الأردن (١٩٥٣) بدعْم جميع القوى السياسية باستثناء الإخوان المسلمين، الذين رفضوا الاعترافَ به ومارسوا حملةً دعائيةً ضده.[3]

• أجهضت الحركةُ الإسلامية مبادرةَ الوحدة الطلابية عام ١٩٩٠ إلى إنشاء اتحاد عامّ لطلبة الأردن، بعد أن سيطرتْ على اللجنة التحضيرية للاتحاد، ومن ثم اتّفقتْ مع إدارات الجامعات على صيغة «الاتحادات الموقعية» المنفصلة

• استمرّ الإسلاميون خلال التسعينيات بقيادة الاتحادات الموقعية في كلّ الجامعات الحكومية، فعتّموا على قضية الاتحاد العامّ، بل قاموا «باستغلالها كورقة رابحة في علاقتهم مع الجهات الحكومية، حيث لوّحوا بحشد الطلبة وتثويرهم إذا ما تعرّضوا لمضايقات، وكان ذلك على حساب القضية الطلابية وعلى حساب المصلحة الوطنية عمومًا »[4]

١ ـ خرينو، مصدر مذكور

٢ ـ يمكننا هنا ملاحظةُ ميوعة موقف الشيوعيين الرسمي تجاه القضية العربية الفلسطينية

٣ ـ ٤ ـ Samir Khuraino, **The Jordanian Student Movement and its Failure to Establish a General United and Independent Student Union**, Al-Urdun Al-Jadid Research Center, no date, www.ids.ac.uk/ids/civsoc/final/jordan/jor1.html

تَسْمح الحكومة لبرامج مموّلة من USAID بالعمل داخل المدارس والجامعات، وتعتقل نشطاء مقاومة التطبيع[1]

أما النقابات المهنية في الأردن، فلم تُسْهم بجذرية في النضالات الطلابية أو قضية الاتحاد العامّ لطلبة الأردن، بل قدمتْ دعمًا معنويّاً للحركة الطلابية. فمثلاً، قامت النقابات بحملة ضدّ السلطة وإدارة الجامعة الأردنية عام ١٩٧٩ عندما فَصلتْ هذه الأخيرةُ عشرين طالبًا إثر المظاهرات التي اندلعتْ يومَ توقيع معاهدة السلام بين مصر والكيان الصهيوني وذكرى يوم الأرض. وقد شكّلتْ نقابةُ المحامين لجنةَ دفاع عن الطلبة المفصولين ورَفعتْ قضيةً أمام محكمة العدل العليا وكَسبتْها بعد ستة أشهر، فصدر قرارٌ بإعادة الطلبة المفصولين. غير أنّ مثل هذا الدعم تلاشى تمامًا في التسعينيات وما بعدها.

وأما المؤسسات الشعبية الأخرى فلا تُولي قطاعَ الشباب والطلاّب أيَّ اهتمام يُذْكر، في الوقت الذي امتدّ فيه نفوذُ المشاريع المموّلة أجنبيّاً من الحكومة إلى طلاب المدارس والجامعات والمنضمين حديثًا إلى سوق العمل وفي حين تَسْمح الحكومةُ لبرامج مثل «إنجاز،» الممولّ من قِبل الوكالة الأميركية للتنمية الدولية (USAID)، بالعمل بكلّ حرية في المدارس والجامعات، تقوم باعتقال نشطاء مقاومة التطبيع لنيتهم طباعةَ مساطر وأقلامٍ وبرامج مدرسية تَحْمل شعارات مقاومة التطبيع[1]

IV ـ كسر الحلقة المفرغة : ما العمل؟

من أجل إعادةِ الزخم إلى الحركة الطلابية/ الشبابية لتعود رافدًا رئيسيّاً من روافد الحركة الوطنية، أضع تاليًا بعضَ المقترحات:

١ ـ إعادة الاعتبار إلى «الراديكالية» في العمل السياسي. إنّ الشباب، باندفاعهم وطموحاتهم، غيرُ معنيين بطروحاتٍ «مهادنةٍ» أو» وسطيةٍ» أو غيرها من الصّفات التي تتزيّن بها الطروحاتُ الاستسلاميةُ أو الانتهازية. وهذا الموقف قد ينطبق على أغلب قطاعات الجماهير العربية التي وقفتْ دائمًا إلى جانب خيارات التحرير الكامل للأرض العربية الفلسطينية، والعداء السافر للولايات المتحدة والكيان الصهيوني.[1] لذلك فإنّ إعادة الاعتبار إلى العمل السياسي الراديكالي والأطروحات السياسية الراديكالية ستَضْمن شحنًا سياسيّاً مهمّاً للمجتمع وأغلبيته الشابة. ومن المفيد هنا ملاحظة أنّ حشدَ الزخم الشبابي والطلابي يتحقّق بشكل أكبر خلفَ القضايا المحورية الأساسية، وهي تحديدًا: القضيةُ العربية في فلسطين، واحتلالُ العراق.

٢ ـ تحطيم المنظومات الرجعية داخل العائلة والمدرسة والجامعة. تَعْمل المنظوماتُ الاجتماعية الرجعية، كما مرّ معنا، على تأطير الشباب وتحويلهم إلى «مسنّنات» في آلتها. يقول أندريه كلوكسمان: «إنّ الجامعة هي مكانُ إعادة إنتاج المعرفة البرجوازية بامتياز، واليوم هي حلقة ضعيفة يُمْكن للثوريين أن يحطّموها. إنّ تحطيم الجامعة هو بداية تحطيم السلطة البرجوازية.»[2] وأما لينين فيقول إنّ المدرسة «القديمة» كانت كلُّ كلمةٍ من كلماتها «مكيَّفةً وفقًا لمصالح البرجوازية.. [وفي هذه المدارس] كانوا يهتمُّون لا بتربية الجيل الفتيّ من العمّال والفلاحين، بل بإعداده لمصلحة البرجوازية نفسها.»[3] وعليه، فإنّ تحطيم الآلة الاجتماعية الرجعية العربية يبدأ في أماكن إنتاجها وتكريسها كسلطة مهيمنة، وهذه الأماكن هي: العائلة والمدرسة والجامعة.

غير أنّ تحطيم هذه المنظومات يتطلّب إعادةَ بناءٍ صعبةً، وإعادةَ صياغة العلاقات داخلها على أسس الحرية والعدالة والمساواة

١ ـ أرى أنّ أحد أهم أسباب صعود الحركات الاسلامية هو تمسُّكُها بالأطروحات الراديكالية حول الموقف من الكيان الصهيوني واضطلاعها بتنفيذ العمليات العسكرية ضده، في حين تخلّت غالبيةُ القوى «الوطنية،» واليسار خصوصًا، عن خيارات الكفاح المسلح وارتضت بالحلول التصفوية

٢ ـ في: محمد الشيخ، **المثقف والسلطة: دراسة في الفكر الفلسفي الفرنسي المعاصر** (بيروت: دار الطليعة، ط ١، ١٩٩١)، ص ١٢٦

٣ ـ **في: الثورة تحتضن الشباب**، سبق ذكره، ص ١٠

والديموقراطية وإنجاز هذا المشروع هو إنجاز الثورة على الصعيد الاجتماعي، وهذه الثورة تشكّل عربيّاً قاعدةً لإنجاز ثورات على الصعد الأخرى. يلاحظ صادق جلال العظم أنّ ثورية الشباب «تبقى في أغلب الأحيان ثورةً على المستوى السياسي لا أكثر، أيْ أنّها لا تتعدّى الأطر الفوقية، ولا تمسّ بصورة عملية وفعلية مستوى العلاقات الاجتماعية ونسيجَها التقليدي...»[1] وبهذا المعنى تبقى البنى الاجتماعيةُ الأساسية متخلّفةً تمامًا ومتناقضة تمامًا مع «الثورية الفوقية» تلك. وهذا يؤكّد أنّ التغيير الحقيقي في المجتمع العربي هو تغيير اجتماعي، وأنّ من سيقوم به هو حاملٌ اجتماعيٌّ يثور على المنظومات الاجتماعية المتخلّفة

٣ ـ معالجة «هشاشة الشباب.» أسلفنا أنّ الشباب أكثرُ عرضةً للتهديد والابتزاز من القوى الاجتماعية الرجعية. وعليه أرى ضرورةً ملحّة لما يلي

- مجّانية التعليم في جميع مراحله
- دفْع حافز مالي لكلّ طالب ابتداءً من المراحل المدرسية المتأخِّرة. وهذا الحافز ليس منّةً بقدْر ما هو مساهمةٌ في إحداث استقلالية معيشية لفرد منتج على كافة الصُّعُد (لا بالمعنى التقليدي للإنتاج بقدْرِ ما هو بالمعنى الاجتماعي والسياسي والمعرفي والتقني).
- أن تتولّى الأحزابُ السياسية والنقاباتُ المهنية والمؤسساتُ الشعبية الأخرى (رغم مآخذنا الكثيرة عليها) دورًا أساسيّاً في توفير الدعم غير المشروط للحركة الطلابية/الشبابية
- على المؤسساتُ الشعبيةُ أن تقدِّم الدعمَ المباشرَ للحركة الطلابية دونما اشتراطات سياسية، ومن منطلق حقّ هذه الحركة في الوجود والفعل كمنظومة اجتماعية نقابية سياسيةٍ رافضةٍ تَملك رؤاها وأهدافها، لا مجرد «واجهات سياسية.» كما أنّ على تلك المؤسسات أن تتوجّه نحو العمل الشعبي العامّ بدلاً من العمل النخبوي.، وأن يتم تسليم العديد من المواقع القيادية إلى الشباب، حتى تَمْتلك هذه الفئةُ دافعيةً أكبر وقدرةً أعظم على تحقيق التغيير.

عمّان

هشام البستاني
كاتب، وطبيب أسنان من الأردن، وناشط ضد التطبيع والعولمة الرأسمالية

١ ـ صادق جلال العظم، **النقد الذاتي بعد الهزيمة** (بيروت دار الطليعة، ط ٣، ١٩٦٨)، ص ٧٧